منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

خارطة طريق لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار 2015

وموقع الأردن في التقارير والمؤشرات الاقتصادية الدولية

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. للاستفسار يرجى الاتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

إجراءات مقترحة

أولاً: محور بيئة الأعمال والاستثمار

الوقت المستغرق لبدء الأعمال (بالأيام)

صنف الأردن في المرتبة 57 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014 والصادر عن البنك الدولي مقارنةً مع المرتبة 53 في تقرير عام 2013. بلغت قيمة المؤشر للأردن "7 يوم" في تقرير عام 2014.

التشريعات المتعلقة: قانون المعاملات الالكترونية، قانون الشركات، قانون الاستثمار
الجهات المعنية: هيئة الاستثمار ودائرة مراقبة الشركات وأمانة عمان الكبرى

- تعديل القوانين والأنظمة اللازمة لإعطاء التراخيص المسبقة للمهن أو المشاريع الاستثمارية ذات الخطورة المنخفضة، وتطبيق مفهوم الرقابة والتفتيش اللاحق. اعتماد مبدأ التسجيل كإذن بممارسة العمل والترخيص لاحقا إلا في حالات صناعات ثقيلة ذات أثر بيئي مضر وحينها يطلب عمل دراسة بيئية حسب شروط محددة تصدر في كتيب إرشادات.
- تحديد فترة زمنية للرد على المعاملات (حسب خصوصية وخطورة الانشطة) والالتزام بتطبيق قاعدة أن عدم الرد خلال الفترة المحددة يعتبر قبول.
- إصدار تراخيص المهن لفترات زمنية أطول، 3 أو5 سنوات.
- تفعيل قانون الاستثمار ليتم التسجيل والترخيص معا في النافذة الموحدة في ذات اليوم (يوم عمل واحد).
- تطبيق التسجيل الالكتروني حال تعديل نصوص قانون المعاملات الالكترونية، بحيث يمكن لمتلقي الخدمة تقديم طلب تسجيل عبر الموقع وفي حالة الموافقة يتم الدفع أيضاً عبر الموقع الالكتروني.

مدى انتشار القيود التجارية

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة قيود الرسوم الجمركية وغير الجمركية من الحد من قدرة السلع المستوردة للتنافس في الأسواق المحلية.

صنف الأردن في المرتبة 55 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 62 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون المواصفات والمقاييس، قانون الجمارك، القانون التجاري
الجهات المعنية: وزارة الصحة ووزارة الزراعة ومؤسسة المواصفات والمقاييس ومديرية الغذاء والدواء

1. تطبيق معايير انتقاء من قبل الدوائر المشاركة مع الجمارك بالعمل كالمواصفات والمقاييس ومديرية الغذاء والدواء ووزارة الزراعة بحيث تكون متماشية مع المعايير الدولية لفحص العينات لأغراض تصدير المنتج أو استيراده بهدف ألا تتجاوز العينات النسب المعمول بها عالميا ولا تفحص العينة أكثر من مرة.
2. تعميم فكرة القوائم الذهبية لدى الدوائر الأخرى المشاركة مع الجمارك بالعمل كالمواصفات والمقاييس ومديرية الغذاء والدواء ووزارة الزراعة وذلك مكافأةً للشركات الملتزمة بالمواصفات بتسريع إجراءات الاستيراد والتصدير لهم.

مدى هيمنة الشركات على السوق

يقيّم المؤشر مدى توزّع النشاط الاقتصادي على عدد من الشركات وعدم تمحور الأنشطة ضمن مجموعة صغيرة من الشركات.

صنف الأردن في المرتبة **40** من أصل **148** دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام **2014/2013** مقارنةً مع المرتبة **46** في تقرير المنتدى لعام **2013/2012**.

الجهات المعنية: دائرة اللوازم العامة

1. إعادة النظر في التشريعات لدى دائرة اللوازم الحكومية وذلك لتسهيل مشاركة الشركات المتوسطة والصغيرة المحلية في المشاريع الحكومية.

مدى انتشار وتطور العناقيد (Clusters) في الاقتصاد

صنف الأردن في المرتبة **27** من أصل **148** دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام **2014/2013** مقارنةً مع المرتبة **46** في تقرير المنتدى لعام **2013/2012**.

التشريعات المتعلقة: قانون تطوير المشاريع الاقتصادية، قانون ترويج الاستثمار

1. التركيز في تشجيع الاستثمار وتسويق الاردن عالميا على قطاعات محدودة ذات قيمة مضافة والتي يمكن ان تشكل النواة لاقتصاد قوي ومشغل لعمالة بمهارات ورواتب مرتفعة.
2. إنشاء مركز للتصدير (Export House) لتنسيق وتجميع وتسويق الصادرات القطاعية بكميات تجارية للأسواق العالمية. تطوير برنامج لدعم التصدير بشكل قطاعي ومحدد بأسواق ذات قيمة وفرص عالية.

إنفاذ العقود

صنف الأردن في المرتبة 133 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014 والصادر عن البنك الدولي مقارنةً مع المرتبة 129 في تقرير عام 2013. بلغت قيمة المؤشر للأردن "3 سنة" في تقرير عام 2014.

التشريعات المتعلقة: قانون الشركات، قانون الاستثمار، قانون أصول المحاكمات المدنية، قانون التنفيذ، قانون أصول المحاكمات الجزائية، قانون العقوبات، قانون كاتب العدل، قانون تشكيل المحاكم النظامية.
الجهات المعنية: وزارة العدل

1. تقليل الوقت والإجراءات وتكلفة تنفيذ العقد من خلال فرض حدود زمنية للتأجيل في المحاكم، استخدام إدارة الحالات المحوسبة، تقليل كلفة اجراءات الإنفاذ للمدعي، وتحسين قدرة دائرة الإخطار.
2. إعداد التعديلات اللازمة وصياغة المشروع المعدل لكل تشريع وهي:
   i. قانون أصول المحاكمات المدنية.
   ii. قانون التنفيذ.
   iii. قانون أصول المحاكمات الجزائية.
   iv. قانون العقوبات.
   v. قانون كاتب العدل.
   vi. قانون تشكيل المحاكم النظامية.
3. إنشاء محاكم تجارية متخصصة وعدم استبدال المحاكم الجمركية والضريبية بغرف لدى محاكم البداية والاستئناف النظامية

تكلفة الحصول على تراخيص البناء

صنف الأردن في المرتبة 111 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014 والصادر عن البنك الدولي مقارنةً مع المرتبة 102 في تقرير عام 2013.

التشريعات المتعلقة: قانون رخص المهن، قانون الاستثمار

الجهات المعنية: أمانة عمان الكبرى والبلديات وهيئة المناطق التنموية ودائرة الأراضي والمساحة

1. تحديد الفترة الزمنية التي يستغرقها كل إجراء من الإجراءات المتعلقة بالتراخيص وإعادة الترخيص وتخفيضها حسب أفضل الممارسات وجعلها الكترونية والالتزام بذلك.
2. تبسيط إجراءات وتقليل عدد الوثائق المطلوبة عند إعادة الترخيص
3. إعطاء التراخيص المسبقة للمهن أو المشاريع الاستثمارية ذات الخطورة المنخفضة والمتوسطة مع تعهد صاحب الترخيص باستكمال المتطلبات خلال 6 شهور من بدء العمل/التسجيل وإلا تعتبر الرخصة باطلة.
4. اعتماد معايير لتصنيف المنشآت حسب الخطورة يكون مبني على عدة عوامل منها (تاريخ المنشأة في الالتزام بالتعليمات، طبيعة عمل المنشأة ...) بحيث تمنح المنشآت ذات الخطورة المنخفضة امتيازات متعلقة بالترخيص لأول مرة أو تجديد الترخيص بما يضمن الإسراع في الإجراءات.

تسجيل ونقل العقارات

صنف الأردن في المرتبة 104 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014 والصادر عن البنك الدولي مقارنةً مع المرتبة 102 في تقرير عام 2013

التشريعات المتعلقة: قانون الشركات
الجهات المعنية: دائرة الأراضي والمساحة

1. تفويض المدير العام بالموافقة على شراء الشركات وتخفيض عدد الأيام لكشف تقدير القيم ليصبح يومين فقط وذلك من أجل تخفيض الوقت اللازم لتسجيل أو نقل العقار من 21 يوم إلى 17 يوم.

الوقت اللازم لإغلاق وتصفية الأعمال

صنف الأردن في المرتبة 113 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014 والصادر عن البنك الدولي مقارنةً مع المرتبة 115 في تقرير عام 2013. بلغت قيمة المؤشر للأردن "3 سنة" في تقرير عام 2014.

التشريعات المتعلقة: قانون الاعسار والافلاس، قانون الشركات
الجهات المعنية: وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات

1. مراجعة وإقرار قانون الإفلاس والإعسار وعلى أساس أفضل الممارسات الدولية وتطبيقه لكي يسهل تحريك الموارد الاقتصادية من نشاط إلى آخر ويتضمن هذا القانون كذلك إعادة الهيكلة للشركات المتعثرة من خلال إلغاء مواد في قانوني التجارة والشركات، وتوضيح مواضيع التوقف عن الدفع وأولويات توزيع الديون.

2. التنسيق الفعال بين الجهات ذات العلاقة للموافقة على قرار شطب الشركات كدائرة ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي والجمارك وأمانة عمان.

3. معالجة المعوقات الحالية في اجراءات الإفلاس في قانون الشركات عن طريق إعطاء الشركات الخيار ليتم بيعها كمنشأة عاملة، وتقليل التأخير من خلال الحد من تدخل الشهود غير الخبراء.

حماية المستثمرين

صنف الأردن في المرتبة 170 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014 والصادر عن البنك الدولي مقارنةً مع المرتبة 167 في تقرير عام 2013.

التشريعات المتعلقة: قانون الشركات

زيادة حماية المستثمرين من خلال:

1. اشتراط الكشف الفوري عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
2. زيادة متطلبات الإفصاح في التقرير السنوي في حالة معاملات الأطراف ذات العلاقة
3. السماح للمستثمرين الأقلية لمقاضاة المديرين في حالة من سوء الإدارة
4. تحديد واجبات المديرين بوضوح في القانون
5. فتح دفاتر الشركة للفحص للمساهمين
6. تنزيل الحد الأدنى المطلوب لنسبة المساهمة للسماح بطلب مفتش الحكومة للتحقيق من 15٪ إلى 10٪ (أو أقل)

عبء الإجراءات الحكومية

يقيس المؤشر العبء الذي يواجهه قطاع الأعمال من جرّاء الالتزام بالمتطلبات الإدارية التي تفرضها الحكومة كالتصاريح والتعليمات وغيرها.

صنف الأردن في المرتبة 36 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 51 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة بالمؤشر: قانون الشركات، قانون التأمين، قانون الاستثمار

الجهات المعنية: وزارة الصناعة والتجارة

1. إقرار نظام التشاور الذي ينظم عمليات وضع السياسات العامة ومن ثم صياغتها، وتحديد أدوار الجهات العامة الأخرى من ديوان التشريع، وتحديد دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تلك العملية.

الجهات المعنية: مؤسسة تشجع الاستثمار وهيئة المناطق التنموية

2. إنشاء "وحدة دعم السياسات الاستثمارية" مهمتها دراسة أثر الحوافز الاستثمارية والضريبية على الاقتصاد والقطاعات والمناطق الجغرافية المستهدفة، وتحليل القدرة التنافسية والمعلومات التشريعية وتحديد المعوقات وأوجه القصور القانونية في عمليات الاستثمار، ووضع مقترحات وحلول لحل هذه المعوقات.
3. تقسيم قانون تشجيع الاستثمار إلى جزأين، واحد يصدر حول الإدارة والإجراءات، والثاني حول الحقوق الممنوحة للمستثمر.
4. تحديث الموقع الالكتروني لهيئة الاستثمار وكتيباتها ونشراتها الاستثمارية لتضم معلومات دقيقة وحديثة عن القطاعات الاقتصادية.

الجهات المعنية: دائرة مراقبة الشركات وهيئة التأمين

5. تعديل مشروع قانون الشركات بحيث يتم تبني نوع جديد من الشركات يعرف بشركة الأقسام المحمية (Protected Cell Company) وكذلك تبني مفهوم الشركة القابضة المختلطة (Mixed Holding Company).
6. السير بالإجراءات اللازمة لإصدار قانون التأمين والذي يتضمن أحكاماً تعالج مبادئ عقد التأمين من ناحية والرقابة والإشراف على قطاع التأمين من ناحية أخرى كما يتضمن أحكاماً تعزز وجود بيئة تشريعية تشجع على الاستثمار بقطاع التأمين.

الجهات المعنية: وزارة الصناعة والتجارة ووزارة تطوير القطاع العام ووزارة العدل ووزارة التخطيط والتعاون الدولي

7. تفعيل مبدأ مقصلة التشريعات غير اللازمة (Regulatory Guillotine)، وكذلك إلغاء التشريعات غير المستفاد منها وتحديث التعليمات واللوائح لضمان مواكبتها مع التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية.

8. تحديث المعلومات والإجراءات على المواقع الالكترونية لكافة الجهات الحكومية حتى يتسنى للمراجعين معرفة آخر التعديلات على الإجراءات بسهولة وشفافية.

الجهات المعنية: وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات

9. تطوير الخدمة الذاتية للمراجعين في دائرة مراقبة الشركات والتي تمكنهم من الحصول على صور مصدقة لشهادات شركات التضامن والتوصية دون الحاجة إلى الانتظار ومراجعة موظف الدائرة.

ثانياً: محور السياسات المالية والنقدية

مجموع الدين العام الحكومي

صنف الأردن في المرتبة 127 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 114 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون الدين العام

الجهات المعنية: وزارة المالية

1. مبادلة الدين الخارجي بمشاريع تنموية ترصد في الموازنة.
2. تعزيز وبناء القدرات المؤسسية لوزارة المالية فيما يتعلق بملف إدارة الدين وإعادة هيكلة دائرة الدين العام لما له من أثر إيجابي على إدارة الدين العام وخصوصاً أن هذه الدائرة مسؤولة عن إعداد استراتيجية الدين العام متوسطة الأجل حيث أنها بحاجة إلى مزيد من الخبراء الماليين.

الدين العام الداخلي للحكومة المركزية

صنف الأردن في المرتبة 37 من أصل 58 دولة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمي (IMD).

التشريعات المتعلقة: قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1. البحث عن أدوات تمويل جديدة وأطر جديدة للاقتراض مثل تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص من خلال مشاريع الشراكة وBOT. تفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص.
2. سهولة الحصول على الاقتراض والتمويل

صنف الأردن في المرتبة 34 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 45 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون المعلومات الائتمانية
الجهات المعنية: البنك المركزي الأردني

1. تفعيل قانون رقم 15 لسنة 2010 (قانون المعلومات الائتمانية) من خلال الإسراع في تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية.

ثالثاً: محور التعليم العالي، والعمل، والبحث والتطوير

مشاركة المرأة في القوى العاملة

هذا المؤشر يقيس نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15–64 والمشاركات في القوى العاملة مقسوما على نسبة الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15–64 والمشاركين في القوى العاملة.

صنف الأردن في المرتبة 146 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 142 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون العمل
الجهات المعنية: وزارة العمل

1. تعديل مادة 72 من قانون العمل المؤقت لتعويض اصحاب العمل لتهيئة مكان لرعاية الاطفال أو بدفع بدل للعاملة عن طريق الضمان الاجتماعي أسوة براتب اجازة الامومة.
2. مراجعة قانون العمل بحيث يهيئ آلية تمكن القطاع الخاص من توفير فرص عمل للنساء بساعات دوام مرنة والعمل من المنزل والعمل عن بعد.
3. اضافة بنود على قانون العمل لتنظيم العمل الجزئي.
4. استقرار تعليمات العمالة الوافدة لاستقرار بيئة الاستثمار.

الجهات المعنية: صندوق المعونة الوطني

5. تعديل آلية تقديم المعونة الوطنية لتأخذ في الاعتبار التحفيز على والبحث عن العمل والانتقال من مرحلة تلقي المعونة إلى العمل والإنتاج. ويتم ذلك عن طريق تقديم معونات

مشروطة بإثبات من المستفيد والذي يشير الى جهد مبذول لحصول على فرصة عمل. يقترح أن يكون الإثبات هو عبارة عن معلومات إتصال لشركة قدم المستفيد طلباً للحصول على وظيفة فيها. تؤكد صحة الإثبات عن طريق دائرة مختصة في الصندوق تتولي إجراء المكالمات للتدقيق في الإثباتات.

الجهات المعنية: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وهيئة الاستثمار

6. وضع حوافز لشركات القطاع الخاص لتوظيف الإناث من خلال الحصول على علامات أعلى عند تقييم طلبات المنح التنافسية المتاحة من خلال برامج الدعم من الإتحاد الأوروبي وهيئة الاستثمار.

إجراءات التوظيف والاستغناء عن الخدمة

يقيم المؤشر مدى سهولة ومرونة إجراءات التوظيف والاستغناء عن الموظفين.

صنف الأردن في المرتبة 72 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 85 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون العمل

الجهات المعنية: وزارة العمل

1. تسهيل الاجراءات وتقليل التعويضات المفروضة على صاحب العمل في قانون العمل في حال الاستغناء عن العاملين وذلك تماشيا مع الممارسات العالمية وتعزيزا للتنافسية.
2. اضافة بنود على قانون العمل تنظم العمل بدوام جزئي وتحدد تعليماته بالإضافة الى حقوق صاحب العمل والعامل في حال تطبيقه.
3. استقرار تعليمات العمالة الوافدة لاستقرار بيئة الاستثمار.

الأجور والإنتاجية

صنف الأردن في المرتبة 55 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 61 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون العمل، قانون الخدمة المدنية
الجهات المعنية: وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية

1. إنشاء نظام يضم مؤشرات أداء لكل قطاع بحيث تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل قطاع والاعتماد على هذه المؤشرات لربط الأجور واجراءات التوظيف والاستغناء عن الوظائف بمستويات الإنتاجية.

جودة كليات الأعمال

صنف الأردن في المرتبة 47 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 55 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون التعليم العالي، قانون براءات الاختراع
الجهات المعنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

1. تطبيق الزامية انشاء مراكز التطوير الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي التي يزيد عدد طلبتها عن 1000 طالب وطالبة كجزء من خدمات عمادة شؤون الطلبة بحيث تكون مسؤولياتها ربط الطلبة بفرص العمل في القطاع الخاص عن طريق إنشاء نظام مركزي إلكتروني من شأنه أن يوفر المعلومات اللازمة عن تلك الفرص وتسيير عملية تقديم الطلبات لها وتدريب للطلبة على المهارات الاساسية للالتحاق بسوق العمل.

الجهات المعنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية والتعليم

2. تضمين المناهج في التعليم العالي على مبادئ الريادة في الأعمال.

تدريب الموظفين

يقيس هذا المؤشر مدى استثمار الشركات في مجال تدريب وتطوير الموظفين.

صنف الأردن في المرتبة 83 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 88 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

الجهات المعنية: وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني

1. منح أصحاب المهن الحرفية كالسمكرة والنجارة وأعمال الكهرباء شهادات خبرة تصنيفية كحوافز للعاملين، وحماية للمستهلكين.

جودة مؤسسات البحث العلمي والقدرة على الابتكار

صنف الأردن في المرتبة 62 من أصل 148 دولة في مؤشر "جودة مؤسسات البحث العلمي" في حين صنف في المرتبة 69 في مؤشر "القدرة على الابتكار" في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 في حين صنف في المرتبة 57 و 77 على التوالي في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

التشريعات المتعلقة: قانون التعليم العالي، قانون براءات الاختراع

الجهات المعنية: وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

1. العمل على خلق ثقافة البحث والإبداع والابتكار عند الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي بحيث يمتد هذا الإبداع في مرحلة التعليم العالي، مع ضرورة وجود مجموعة أساسية من المهارات والكفاءات لدى الطلبة بحيث يكونوا قادرين على القيام بالبحث العلمي. ذلك من خلال مراجعة المناهج لتعزز التعليم التفاعلي والتركيز على الواجبات المدرسية البحثية وكتابة التقارير.

الجهات المعنية: وزارة المالية ووزارة الصناعة والتجارة

2. توفير بيئة مالية مشجعة عن طريق خلق الحوافز اللازمة لزيادة شركات الرأس المال المغامر والاستثمار الملائكي.
3. تطبيق الأنظمة التالية (والمطبقة بنجاح في بريطانيا) لتوفير الحوافز اللازمة لزيادة كمية ونوعية براءات الاختراع:
   a. في حال تم تأسيس شركة بناءً على براءة اختراع لطالب جامعي، تعود ملكية الشركة مناصفةً بين الطالب والجامعة.
   b. في حال تم بيع براءة اختراع سجلت لطالب جامعي، تقسم العوائد بنسبة ثلث للطالب، ثلث للكلية الذي يتبع لها الطالب، وثلث للجامعة.

التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير

صنف الأردن في المرتبة 85 من أصل 148 دولة في تقرير التنافسية العالمي والصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي في تقريره لعام 2014/2013 مقارنةً مع المرتبة 93 في تقرير المنتدى لعام 2013/2012.

الجهات المعنية: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية وصندوق البحث العلمي والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

1. إعطاء صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة للشركات التي تنفق على البحث العلمي والتطوير نقاطاً أعلى عند تقييم طلبات الدعم المرفقة بمقترحات المشاريع وبالتالي فان فرص الدعم لهذه الشركات تكون أعلى.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هذا التقرير ملك لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، لا يسمح باستنساخ أو توزيع أو بث أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو أسلوب بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك من الأساليب الإلكترونية أو الآلية، دون الموافقة المسبقة الخطية للمنتدى. ويسمح بالاقتباس فقط بالإشارة الكاملة لهذا التقرير. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمنتدى الاستراتيجيات الأردني على info@jsf.org أو على هاتف +962 6 566 6476.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM